



مصر أخرى في الساحل الشمالي

12ص



إرباك يسببه الصدر يفتح الباب لعودة المالكي

3ص



الرقابة الأردنية على المحتوى موجودة.. الفن في إنكارها

18ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2021/08/25

16 محرم 1443

السنة 44 العدد 12159

Wednesday 25/08/2021

44th Year, Issue 12159

العراب

الغنوشي يدعو الرئيس سعيد إلى تطبيق الديمقراطية ويستفرد بقيادة النهضة

قيس سعيد يزيد من إرباك حركة النهضة ويعلن تمديدا مفتوحا لإجراءاته



تونس - سلط قرار رئيس حركة

النهضة إقالة المكتب التنفيذي للحركة الضوء على تناقض راشد الغنوشي الذي يدعو الرئيس التونسي قيس سعيد إلى تطبيق الديمقراطية التي لا يطبقها داخل حزبه، حيث مازال بناور من أجل الاستفراء بقيادة الحركة رغم الأزمة التي تمر بها منذ إعلان قيس سعيد عن إجراءات استثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي وأعلن الاثنين عن تمديدتها إلى أجل غير مسمى ما قد يؤدي إلى تفكك الحركة.

وقال بيان صادر عن النهضة الاثنين "تفاعلا مع ما استقر من توجه عام لإعادة هيكلة المكتب التنفيذي قرر رئيس الحركة إعفاء كل أعضاء المكتب التنفيذي وإعادة تشكيله بما يستجيب لمقتضيات المرحلة".

وبحله المكتب التنفيذي بدا الغنوشي أبعد "قانونيا" وبمقارطبا عن الشيء الذي يعترض عليه في قرارات الرئيس قيس سعيد وهو الاعتماد على المادة 80 من الدستور، إذ أن الدولة منظومة عمل تراعي المصالح العليا للشعب، في حين تقوم الحركات السياسية على التوافق وليس على القرارات الفوقية المشابهة لقرار الغنوشي.

وقال المحلل السياسي التونسي منذر ثابت لـ"العرب" "تضمن المفارقة في أن النهضة تشتغل في مؤسساتها الداخلية بأسلوب النظام الرئاسي وتتمسك على مستوى الوطن بالنظام البرلماني، إنها مفارقة كبرى".

وواجه الغنوشي خلال الفترة الماضية انتقادات واسعة من قيادات بارزة في حزيه طالبته بالتخلي عن القيادة واتهمته بإدارة الأزمة السياسية في البلاد على نحو سيء بعد أن جمد الرئيس قيس سعيد البرلمان وعزل الحكومة ضمن إجراءات استثنائية.

وتعليقا على القرار قال عضو المكتب التنفيذي المعفى محسن السوداني، لـ"العرب"، "قانونيا نعم لدى الغنوشي الحق في ذلك؛ فالقانون الأساسي ينص على أن رئيس الحركة هو من يشكل المكتب التنفيذي وهو من يعينه. المكتب التنفيذي لا يتم انتخابه إنما يتم تكوينه واقتراحه من طرف رئيس الحركة وعرضه على مجلس الشورى لنيل الثقة والتزكية".



وأضاف السوداني "قبل الخامس والعشرين من يوليو طالبنا الغنوشي بإعادة تشكيل المكتب التنفيذي من جديد على القاعدة التالية: تقليص عدد الأعضاء حتى يكون سريع الانعقاد وأكثر نجاعة في اتخاذ المواقف. طالبناه بذلك عدة مرات، لكن ذلك لم يتم".

وتابع "طالبناه بذلك أيضا بعد الخامس والعشرين من يوليو، وبما أننا نمر بظروف خاصة وحتى لا يحدث سوء فهم اقترحنا عليه حل المكتب التنفيذي بالتشاور، فقال: مبدئيا نعم (الاثنين صباحا)، لكنه أصدر القرار في الليل وفاجنا بذلك ودون أن يعلم أحد".

وقال زبير الشهودي عضو حركة النهضة المستقل من مهامه وعضو مجموعة المثة المحتجة على مسار القيادة الحالية "في تقديري هذه خطوة إلى السوء من رئيس الحركة، لكنها خطوة منقوصة لثلاثة أسباب: أولا: الغنوشي يواصل التحكم في دفة القيادة ما دام لم يستجب للأغلبية التي تطالب بتكليفه واضح لقيادة جديدة تدبر ملف الأزمة السياسية في حياد تام عن رئيس

الحركة، وثانيا: قرار إعفاء أعضاء المكتب التنفيذي للحركة من مهامهم هو استباق لعمل خلية إدارة الأزمة المكلفة بالبحث في أسباب الأزمة السياسية وتقديم تقريرها".

وكان الحزب أعلن في وقت سابق عن تكوين لجنة تتولى إدارة الأزمة السياسية، في أعقاب إعلان قيس سعيد عن إجراءاته.

وتابع الشهودي "وثالثا: هذا القرار لا يكشف عن رغبة حقيقية في تقديم إصلاحات جذرية وعميقة تؤدي إلى تنحية القيادة القديمة وفق أسس واضحة وحاسمة".

ويعتبر مراقبون أن قرار الغنوشي ببتغي إيصال رسائل إلى الداخل والخارج مفادها أنه مازال المحكم الأول في النهضة رغم التصدعات التي تشهدها الحركة منذ فترة. وأفاد الناشط السياسي عبدالعزيز القطي بأن "ما يحدث في النهضة الآن هو مناورة سياسية، وهو أمر لم يعد بهم الشارع التونسي، بل إن الغنوشي الآن يعيش على أوهام جديدة ويبعث برسائل تفيد بأنه المحكم الأول في النهضة".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "التململ في الحركة قديم وليس جديدا، ومرة أخرى يريد الغنوشي أن يبرهن على أنه المحكم في الحركة وحولها إلى ملك خاص".

يقطع ويوصل ما يراه مناسبا

ويتوقع مراقبون تفكك حركة النهضة بعد قرار الرئيس سعيد تمديد الإجراءات التي أقرها، وهو ما يعني انتهاء البرلمان الذي ستنتهي معه مرحلة حكم النهضة.

ويقول منذر ثابت "النهضة محاصرة الآن لأنها فقدت موقع الأغلبية القوية، ومحاصرة مؤسساتيا باعتبار الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس الذي بنى خطوته على أخطاء النهضة والغفرت التي تركتها".

وأضاف "الأكد أن الاتجاه العام داخل الحركة سيكون محاسبة وصراغا وانقساما، لأن النهضة على الرغم من أنها تبدي وحدة ظاهرية إلا أنه يمكن القول إن التقييم سيؤدي بالضرورة إلى نشأة حزب جديد من أحشاء النهضة".

وتابع "قيادة الغنوشي تمثل مشكلة بالنسبة إلى النهضويين اليوم: التعايش بين التيار المعارض والتيار المحافظ أصبح غير ممكن".

ولفت إلى أن "قرار الغنوشي إقالة المكتب التنفيذي هو إعادة هيكلة بالنسبة إلى القيادة لتجنب الانشقاق وانقلاب من داخل القيادة وتغيير وجوه الواجهة أي قياديين النهضة الذين تم تحميلهم مسؤولية العشرية الأخيرة؛ اعتقد أن الغنوشي سيسعى لإزاحتهم، كما أنه يريد وضع يده على التنظيم وإحكام القبضة عليه".

الجزائر - وصفت أوساط سياسية مغربية قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بأنه "محاولة للهروب إلى الأمام" بدل الأخذ بعين الاعتبار مبادرة الرباط لإنهاء التوتر وبدء صفحة جديدة.

ولفتت المصادر إلى أن الجزائر ترفض استيعاب المتغيرات الإقليمية وتصر على التعامل مع ملف الصحراء المغربية كما كانت تتعامل معه قبل عقود.

وأضافت "الجزائر بدأت سياسة الهروب إلى الأمام منذ رفض الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء في ديسمبر الماضي وصولا إلى اتهامات دون أدلة للمغرب بإشعال الحرائق في منطقة القبائل".

ويقول مراقبون إن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لا يجد ما يقدمه تبريرا لإخفاق جهاز الدولة والجيش غير نظرية المؤامرة التي لم يتمكن من تجاوزها، خاصة وأن الرئيس الذي بنى خطوته على أخطاء متوسطي حيث عانت تركيا واليونان ولبنان وتونس من الظاهرة التي يرجح أنها مرتبطة بتغير المناخ.

وراكم المغرب نجاحات دبلوماسية وسياسية خلال الأعوام الماضية كان آخرها اعتراف الولايات المتحدة وعدد من الدول الخليجية بمغربية الصحراء، وهو الأمر الذي أربك الحسابات السياسية الجزائرية.

وأعلن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الثلاثاء عن قرار بلاده قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب. وقال المحلل السياسي اللبناني خيرالله خيرالله "تندرج الخطوة الجزائرية في سياق طبيعي اعتمدته النظام الذي يعتقد أن التصعيد مع المغرب يمكن أن يساعده في تجاوز أزمة الداخلية العميقة".

وأضاف خيرالله، لـ"العرب"، "يعتبر مثل هذا التصرف، الذي يعني رفض اليد المدودة المغربية، دليلا على إفلاس ليس بعده إفلاس لنظام لا يدري أن مشكلته الأولى هي مع شعبه وليس مع المغرب. إنه نظام لا يمتلك ما يكفي من الشجاعة للاعتراف بأنه انتهى وأن الهروب من أزمته لن يفيد في شيء بقدر ما يعيق هذه الأزمة".

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس تقدم بمبادرة للصلح مع الجزائر تقضي بإعادة فتح الحدود المغلقة منذ سنوات، وهو ما قوبل بتجاهل الجزائر.

وكرر رمطان لعمامرة اتهامات الرئاسة الجزائرية بـ"ضلع الرباط في

موجة الحرائق الأخيرة التي عاشتها البلاد، وفي الجريمة المروعة التي راح ضحيتها الشباب المتطوع جمال ابن إسماعين".

وذكر أن "احتضان الرباط للتلاميذ الإريايين، حركة استقلال القبائل (ماك) وحركة رشاد، يوحى بالنوايا المبيتة للمغرب تجاه جاره الشرقي، مما يتوافق مع محتوى المشروع الذي عرضه مفوضه في الأمم المتحدة لتحقيق مصير الشعب القبائلي في الجزائر، ووقوفه خلف المخطط التخريبي الذي يستهدف البلاد".

ونهب رمطان لعمامرة إلى أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية أمله ما وصفه بـ"الإرهابات والممارسات المغربية العدائية تجاه الجزائر"، وأن القرار النهائي بشأن العقد المصل بانسبب الغاز الجزائري العابر للمغرب نحو إسبانيا يخضع لاعتبارات واتفاقيات دولية، وأن شركة سوناطراك المالكة للأنبوب هي صاحبة القرار وهي صاحبة صلاحية التجديد أو فسخ العقد في المستقبل القريب.



وتضاربت الروايات في العاصمتين بشأن مصير الاتفاق المبرم بين البلدين حول أنبوب الغاز، والذي ينتهي نهاية العام الجاري؛ فقد تحدثت دوائر على صلة بالملف عن دخول الاتفاق في دومة السجال الدبلوماسي بين البلدين، بينما رأت أخرى أن المصالح الاقتصادية ستستمر ولا يمكن لها أن تخضع لتجاذبات غير ثابتة.

وذكر وزير الخارجية الجزائري بأن "الوثيقة التي عرضها المفوض المغربي في الأمم المتحدة حول ما أسمته الرباط تقرير مصير الشعب القبائلي" كانت منزلا خطيرا (...) وانتظرت الجزائر من القيادة المغربية تقديم توضيح لها حول المسألة إن كان (ذلك) تصرفا معزولا أو موقفا رسميا، لكن صمت المغرب منذ منتصف شهر يوليو الماضي أوحى لها بأن المسعى المذكور هو موقف مغربي".

واتهم لعمامرة الرباط بالوقوف وراء الموت البطيء للاقتصاد المغربي، واستدل على ذلك بقوله "المغرب هو البلد المغربي الوحيد الأقل توفيقا على الاتفاقيات والمعااهدات التي أبرمت بين الدول والقادة في مختلف المراحل".

الدبلوماسية الرمادية تكسب جولة: مدير سي.أي.إيه يلتقي زعيم طالبان سرا

و جاء الاجتماع بين بيرنز وبرادر بينما تجلى إدارة بايند المواطنين الأميركيين وحلفاء آخرين وسط فوضى في مطار كابول قبل حلول الموعد النهائي لعمليات الانسحاب في الحادي والثلاثين من أغسطس.

وقال بايند الأسبوع الماضي إن القوات الأميركية قد تبقى في أفغانستان بعد الموعد النهائي لكي تجلي الأميركيين. لكن ذبح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان قال الثلاثاء إن الحركة لم توافق على تنفيذ مهلة الإجراء وإنها ترغب في استكمال كل عمليات إجلاء الأجانب بحلول الحادي والثلاثين من أغسطس.

ولجأت دول شرق أوسطية -مثل تركيا ومصر- إلى دبلوماسية المنطقة الرمادية كحل وسط، سواء في تعاملها مع الادعاء أو في علاقتها مع الأصدقاء أو على مستوى العلاقات في ما بينها؛ فجزة كبير من ملفات النشاط التركي الخارجية بيد حقان فيدان رئيس المخابرات التركية، ويسند الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قضايا شائكة -مثل غزة وليبيا- إلى رئيس المخابرات عباس كامل. وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن ملف العلاقة بين تركيا ومصر بايدي فيدان وكامل.

لكن مراقبين يعتبرون أن الولايات المتحدة تدبر علاقتها مع طالبان بحذر وأنها أسندت المهمة إلى المخابرات لكي لا تلزم نفسها بأي تفاصيل في أي مفاوضات رسمية، وأن "المنطقة الرمادية تناسبها أكثر في هذه المرحلة".

ولن تشذ الولايات المتحدة عن مسار صارت الدول تعتمده في تعاملها مع القضايا الشائكة في عالم مرتبك سياسيا يصعب تحديد المواقف فيه، وتحول فيه دور أجهزة المخابرات من جمع المعلومات إلى تنفيذ سياسات القيادات بعيدا عن أضواء الدبلوماسية أو الفعل العسكري المباشر.

الدبلوماسيين المتهمين بأن "ميوعتهم" في التعاطي مع طالبان -خصوصا في مفاوضات الدوحة- أدت إلى تسليم أفغانستان بلا شروط إلى حكم طالبان.

ويواجه الدبلوماسي المخضرم زماي خليل زاد المبعوث الخاص للشان الأفغاني اتهامات متعددة أبرزها أنه لم يدر المفاوضات مع طالبان برعاية قطرية إدارة سليمة واستبعد الحكومة الأفغانية تماما، وهو الأمر الذي عجل بانهايار حكومة الرئيس أشرف غني فور تحديد موعد رحيل القوات الأميركية وتسارع خطوات انسحاب القوات الغربية من البلاد.

وأوردت صحيفة واشنطن بوست نيا ذلك الاجتماع نقلا عن مسؤولين أميركيين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هوياتهم. وامتنع البيت الأبيض وممثل وكالة المخابرات المركزية عن التعليق. وقال متحدث باسم طالبان إنه ليس على علم بأن برادر النقي مدير المخابرات الأميركية. وتكون إدارة الرئيس بايند قد حسمت مستوى التواصل مع طالبان وحصره في المرحلة الراهنة بمدير المخابرات، لتبتعد عن أزمة محتملة مع كبار جنرالات وزارة الدفاع الذين يعتبرون أنفسهم وجنودهم قد تحملوا القسط الأكبر من حمل حرب العشرين عاما، ولتستثنى من التواصل

كابول - خطلت الولايات المتحدة خطوة استثنائية في اعتمادها العمل في المنطقة الدبلوماسية الرمادية، إذ اجتمع مدير وكالة المخابرات المركزية (سي.أي.إيه) وليام بيرنز مع زعيم حركة طالبان عبدالغني برادر في كابول الاثنين الماضي.

وقال مسؤول أميركي ومصدر على اطلاع بأنشطة الحكومة الأميركية لروبرتز الثلاثاء إن الرئيس الأميركي جو بايند أرسل بيرنز ليجتمع مع برادر في كابول، وذلك في أعلى مستويات اللقاءات الرسمية بين الجانبين منذ سيطرة الحركة المتشددة على العاصمة الأفغانية.